

GC(62)/1/Add.3
١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

المؤتمر العام

توزيع عام
عربي
الأصل: إنكليزي

الدورة العادية الثانية والستون

جدول الأعمال المؤقت

بند تكميلي مطلوب إدراجه في جدول الأعمال المؤقت

- ١- تلقى المدير العام في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ طلباً مقدماً من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لإدراج بند بعنوان "تعزيز كفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرارات في الوكالة" في جدول أعمال دورة المؤتمر العام العادية الثانية والستين (٢٠١٨).
- ٢- وعملاً بالمادة ١٥ من النظام الداخلي للمؤتمر العام، يرفق طيه هذا الطلب.
- ٣- ويُقترح أن ينظر المكتب في هذا الطلب.

البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)

الرقم: ٣٧٩٠٦٣

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أطيب تحياتها إلى سعادة السيد أمانو المدير العام للوكالة، ويشرفها أن ترجو إدراج بند تكميلي بعنوان "تعزيز كفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرارات في الوكالة" في جدول أعمال دورة المؤتمر العام العادية الثانية والستين للوكالة.

وتغتتم البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذه الفرصة كي تعرب لسعادة السيد أمانو مجدداً عن أسى آيات تقديرها.

[الختم] [التوقيع]

فيينا، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

المرفق: مذكرة إيضاحية

سعادة السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)

مذكرة إيضاحية من جمهورية إيران الإسلامية

بشأن تعزيز كفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرارات في الوكالة

يُمثل "تعزيز كفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرارات في الوكالة" حاجة ملحة لجعل الوكالة مواكبة للواقع العالمي الراهن. ولذلك يتعين إجراء مناقشة شاملة بشأن العملية الراهنة لاتخاذ القرارات في الوكالة، واستكشاف السبل والوسائل اللازمة لتعزيز كفاءة هذه العملية وفعاليتها، لا سيما على ضوء النقاط التالية:

- إذ نذكر بالفقرة (جيم) من المادة الرابعة من النظام الأساسي بشأن مبادئ سيادة الدول فيما يخص جميع أعضاء الوكالة، بما يضمن تمتعها جميعاً بالحقوق والمزايا الناجمة عن العضوية،
- وإذ نضع في الاعتبار التغييرات الهيكلية الأساسية التي جرت في العلاقات الدولية خلال العقود الأخيرة، لا سيما في المجتمع النووي العالمي الضالع في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية،
- وإذ نضع في الاعتبار أيضاً التمثيل الجغرافي المحدود وغير العادل للأعضاء في مجلس محافظي الوكالة، وإذا نذكر بالفقرة (ج) من القرار GC(41)/RES/20 الذي اعتمده المؤتمر العام في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، والذي لاحظ اهتمام الدول الأعضاء من جميع المناطق بالنظر في عضوية المجلس على ضوء الحقائق الجيوسياسية والتقنية، والذي أيده في وقت لاحق قرار المؤتمر العام المعنون GC(43)/RES/19 الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ بشأن تعديل المادة السادسة،
- وإذا نُقِرُّ بالعوائق التي تقف أمام بدء نفاذ القرار GC(43)/RES/19 الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ في حين ترى الأغلبية العظمى من الأعضاء ضرورة توسيع حجم المجلس وتكوينه،
- وإذ نضع في الاعتبار ضرورة ضلوع ومشاركة جميع الدول الأعضاء بصورة مباشرة في عملية اتخاذ القرارات بشأن جميع المسائل الأساسية المتعلقة بعمل الوكالة أو التي لها تأثير في الحقوق السيادية للدول الأعضاء من جراء قرارات مجلس المحافظين، وعلى وجه التحديد القرارات التي لا تُعتمد بتوافق الآراء،
- وإذا نُقِرُّ بالحاجة إلى إعادة هيكلة مجلس المحافظين، بما في ذلك ولايته وتكوينه، على ضوء التطورات التي طرأت في العقد الأخير، وإذا نُقِرُّ بأنَّ القرارات الطويلة الأجل والاستراتيجية التي تتخذها الوكالة، لا سيما تلك التي قد تؤثر في الحقوق السيادية للدول الأعضاء أو في أمنها الوطني أو حالة عضويتها أو مصالحها في تطبيق الطاقة الذرية لأغراض الاستخدامات السلمية وفقاً للنظام الأساسي، هي قرارات لا تُتخذ إلا من قِبَل الدول الأعضاء كافة داخل نطاق المؤتمر العام،

- وإذ نذكّر بقرار دورات المؤتمر العام السابقة بإدراج مسألة "تعزيز كفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرارات في الوكالة" ضمن جدول أعماله، والذي تلاه نقاش مثمر حول هذه المسألة في اللجنة الجامعة حيث أعربت عدة وفود عن رغبتها في مواصلة إجراء مشاورات بشأن هذه المسألة،
- وإذ نلاحظ أهمية الحفاظ على كفاءة وفعالية عمليات اتخاذ القرارات في الوكالة وتعزيزها وتعزيز الوكالة وجهازها لتقرير السياسات،
- وإذ يشدد عدة أعضاء على أهمية ضلوع ومشاركة جميع الدول الأعضاء مباشرة في عملية اتخاذ القرارات بشأن المسائل المتعلقة بعمل الوكالة،
- وإدراكاً للحاجة إلى الاستفادة من التكنولوجيات المتطورة في تعزيز كفاءة أساليب العمل وفي تطبيق إجراءات هيئات الوكالة، بما في ذلك عن طريق تحسين أسلوب التصويت في المؤتمر العام للوكالة، وإذ نحيط علماً بالطلب المقدم إلى الأمانة بمواصلة دراسة هذه المسألة،
- وإذ نشدّ على ضرورة مواصلة الجهود المشتركة من جانب جميع الدول الأعضاء، إلى جانب الأمانة، لتعزيز الوكالة وترويج الشفافية وتحقيق المصالح المتبادلة،
- وإذ نلاحظ رغبة بعض الدول الأعضاء في مواصلة النظر في هذه المسألة وإبقائها بنداً في جدول أعمال المؤتمر العام.

وفي هذا السياق فإنّ من شأن إدراج بندٍ بعنوان "تعزيز كفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرارات في الوكالة" في جدول أعمال الدورة العادية الثانية والستين للمؤتمر العام أن يُيسّر مواصلة إجراء مناقشة شاملة حول هذه المسألة.